UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
2 6 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XII/7
٤ آذار/مارس ١٩٨٥
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة
٢٠ - ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥
بغداد

البند ٨ (أ) من جدول الاعمال المؤقت

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

المؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو الرابع)

القرار رقم ١٢٧ (د - ١١)

مذكرة من الامين التنفيذي

85-0257

١ــ عقد مؤتمر اليونيدو العام الرابع في فيينا في الفترة من ٢ الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤. وتحضيرا للمؤتمر قامت الامانة التنفيذية للاكوا بعدد من الأنشطة بتعاون وتنسيق وثيقين ع المنظمة العربية للتنمية الصناعية. وبناء على ما ذكر أثناء الدورة الحادية عشرة للاكوا قامت الامانة التنفيذية بموافاة الدول الاعضاء بثلاث ورقات من اعدادها تحـــوى معلومات اساسية تتعلق بالمؤتمر. وجرى الاعداد لموقف مشترك للمجموعة العربية في اجتماع وكلاء وزارات الصناعة في الاقطار العربية الذى عقدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية فـي تونس في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليو ١٩٨٤. وقد شاركت الاكوا بهمة ونشاط فى هـذا الاجتماع وفي الاعداد للموقف العربي المشترك.

وتتضمن هذه الورقة موقف الاكوا من القضايا الرئيسية على النحو الوارد في وثائـــق المعلومات الاساسية التي اعدتها الاكوا من اجل المؤتمر. وفي مؤتمر اليونيدو الرابـــع، قام خبراء الاكوا وخبراء المنظمة العربية للتنمية الصناعية الذين حضروا المؤتمر المذكـــور، بالعمل كسكرتارية للمجموعة العربية. اما المجموعة العربية فقد عقدت ستة اجتماعات بلورت فيها الصيغة النهائية للموقف المشترك للمجموعة العربية من مختلف القضايا المطروحة أثناء المؤتمـــر.

٢ــ ويتطلب تنفيذ القرارات والتوصيات المعتمدة في المؤتمر عملا دؤوبا على مختلف الصعد من دولية ووطنية واقليمية واقاليمية. وستكون هذه القرارات والتوصيات بمثابـــة توجيهات عامة تسترشد بها الاكوا فى اعمالها وبرامجها القادمة.

٣ــ ولعل لنا ان نسترعى الانتباه على الصعيد الوطنى، الى ضرورة اعادة النظـــر فى سياسات واستراتيجيات التصنيع فيما يتعلق بالتعجيل بتنمية الموارد البشرية وبتدعيـــم القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء. والهدف من عملية اعادة النظر هذه هـــو احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتوسيع نطاق دور الصناعة الاقتصادى والاجتماعـــي ولضمان مشاركة جماهيرية فعالة فى عملية التنمية وفى الفوائد الناجمة عنها. وينبغي ان تأخذ الاستراتيجيات وسياسات التصنيع بعين الاعتبار تجارب الماضى والدروس المستخلصة مـــن الصعوبات والتحديات التي ارتبطت بالتحول الصناعي والتكنولوجي فى البلدان المتقدمـــة النمو. وينبغى ان تعمل استراتيجيات التصنيع على تشجيع التعبئة الفعالة للموارد البشرية والمادية والاستفادة المثلى منها وعلى احداث التغيير الهيكلى الداخلي المطلوب، وأن تعتمد سياسات تكيّف ايجابية، وان تعزز الروابط مع قطاعات الاقتصاد الاخرى ولا سيما مع

القطاع الزراعي . اما فيما يتعلق بالتعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية، فان الحاجة تدعو الى انشاء هيئات تنسيق رفيعة المستوى على الصعيد الوطني ، او تعزيز هذه الهيئات حيثما وجدت، من أجل تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة، كما ان هناك حاجة الى استعراض مستمر للترتيبات المتعلقة بالتعليم والتدريب والى استحداث مواد ونظم مناسبة للتدريب والى تحديد المعاهد الوطنية التي يمكن ان تصبح مراكز اساسية لتدريب العاملين في المجال الصناعي .

٤ــ وفيما يتعلق بتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية فان للدول الاعضاء ان تنظر، عند الاقتضاء، في بلورة تكنولوجيا وخطط وبرامج وطنية متكاملة في اطار خطط التنمية الاقتصادية الوطنية العامة، مع مراعاة نواحي التقدم التكنولوجي ، مما يمكنها من وضع اطار للعمل الوطني الرامي الى التعجيل بتنمية القدرات التقنية للدول الاعضاء بصورة فردية او جماعية بما في ذلك اعادة توجيه المؤسسات والهياكل القائمة او انشاء مؤسسات وهياكل جديدة في هذا المضمار. وهذا يتطلب تخصيص حصة متزايدة من الناتج القومي الاجمالي وجزء من المساعدات الخارجية لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك قدرات البحث والتطوير.

٥ــ ويسترعى الانظار كذلك الى الحاجة الى زيادة تعزيز التعاون الاقليمي مع البلدان النامية بغرض تدعيم التعاون فيما بينها في جهود التنمية الصناعية. ذلك ان التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية يعتبر وسيلة قيّمة للعمل على الاستخدام الرشيد والكفؤ للموارد البشرية والمادية والمالية والفنية المتاحة في البلدان النامية بما يخدم التصنيع فيها . ولعل البلدان الاعضاء في الاكوا تقوم في هذا الصدد بتعزيز تعاونها الاقليمي والاقاليمي وتوسيع نطاقه في ميدان التنمية الصناعية مع التشديد بصفة خاصة على ترويج وانشاء مشاريع مشتركة مع البلدان النامية وعلى زيادة تدفق اموال الاستثمار في مجال الصناعة. فهناك عدد من الصناعات، ولا سيما الصناعات القائمة على الموارد المتوفرة، يمكن ان تتحقق فيها مصلحة مشتركة اذا تهيأت السبل للقيام بعمل مشترك يؤدي الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري ما بين البلدان الاعضاء وما بين البلدان النامية.

٦— وفيما يتعلق بعملية اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي فان ثمة حاجة ملحة الى ان تشارك بلدان الاكوا فى هذه العملية. وهذا يتطلب القيام باتخاذ تدابير على الصعيد القومي وكذلك على الصعيد الدولي . اما على الصعيد الدولى فأهم الصناعات التى ينبغي توجيه الاهتمام اليها هي السلع الرأسمالية والصناعات الهندسية والصناعات التى تقوم على البترول والصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، والأسمدة، وصناعة الكيماويات، وصناعة النسيج . وفضلا عن المشاركة الايجابية من قبل البلدان الاعضاء في المشاورات العالمية فان بوسع الاكوا الشروع، مع اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، باقامة نظام للمشاورات الاقليمية فى المجالات ذات الاولوية المذكورة اعلاه.

٧— اما التوصيات المنبثقة عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع بشأن اشراك الامانة التنفيذية للاكوا في عملية تنفيذ التوصيات ومتابعتها ، فانها ستكون موضع مناقشة في اجتماع حكومي دولى من المقرر ان يعقد حول هذا الموضوع في الربع الاول من عام ١٩٨٦.

٨— وفيما يلى تقرير عن أهم ما أسفر عنه اليونيدو الرابع :

أولا - مقدمـــــة

أوصى اعلان وخطةعمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ،اللذان اعتمدهما المؤتمر الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في آذار/مارس ١٩٧٥ ، (ليما) وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د-إ- ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ،بأن يكتسب مؤتمر اليونيدو العام طابعا مؤسسيا وأن ينعقد مرة كل اربع سنوات . وعقد مؤتمر اليونيدو العام الثالث بنيودلهي من ٢١ كانون الثاني/ يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠.

وعقد مؤتمر اليونيدو الرابع في فيينا من ٢ الى ١٨ آب /اغسطس ١٩٨٤. وقد حضر الاجتماع ممثلو ١٣٩ دولة ،و٢٣ وكالة تابعة للامم المتحدة و ٩ وكالات متخصصة ،و٤٠ من المراقبين وحركات التحرير ، و٢٩ منظمة حكومية-دولية و ٣٣ منظمة غير حكومية. وكان هناك ٨٦٤ ممثلا عن الدول الاعضاء من مجموع ١٠٥٠ تقريبا من أعضاء الوفود بما في ذلك ٧٨ وزيرا ونائب وزير .

وقد اعد هذا التقرير استجابة للقرار ١٢٧ (د - ١١) الذى اعتمدته الاكوا في دورتها الحادية عشرة (٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤) وقد طلبت الاكوا في هذا القرار من الامين التنفيذى مواصلة تقديم المساعدة للدول الاعضاء في شكل معلومات ودراسات تتعلق بالموضوعات المطروحة في اجتماع اليونيدو الرابع ومواصلة التنسيق مع المنظمةالعربية للتنمية الصناعية. وطلبت ايضا ادراج بند خاص حول توصيات ونتائج اجتماع اليونيدو الرابع في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للاكوا .

ثانيا - التحضير للمؤتمر

تركز التحضير للمؤتمر أساسا على تغطية القضايا الرئيسية التالية التي أدرجت في جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر ، وهي :

- التعجيل بتنمية الموارد البشرية من اجل التنمية الصناعية ؛
- تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية ؛
- سياسات واجراءات من أجل المعالجة الصناعية للمواد الخام في البلدان النامية ؛
- سياسات واجراءات صناعية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية للبلدان النامية ؛
- اقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الاساسى الجديد ؛
- تدعيم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

- عقد التنمية الصناعية في افريقيا ؛
- ادماج المرأة في التنمية الصناعية ؛
- تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية ؛
- اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي .

وعقدت خلال عام ١٩٨٣ ، خمسة اجتماعات لافرقة خبراء بشأن مواضيع المؤتمر الرئيسية . وقد عقدت الاجتماعات الخمسة التالية لافرقة الخبراء الرفيعة المستوى :

- المحفل الدولي المعني بالتقدم التكنولوجي والتنمية ، تبيليسي ، اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، ١٢-١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .
- استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في البلدان النامية ، ليما ، بيرو ، ١٨-٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .
- التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، ياوندى ، الكاميرون ، ٣٠ ايار/مايو - ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٣ .
- التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، بانكوك ، تايلند ، ١٨-٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٣ .
- الطاقة والتصنيع ، اوسلو ، النرويج ، ٢٩ آب/اغسطس - ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .

بالاضافة الى ذلك ، عقدت اجتماعات تحضيرية على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي لكي يتسنى اجراء أوفى مشاورات ممكنة فيما بين جميع الدول قبل انعقاد المؤتمر . وهكذا نظرت الاجتماعات الاربعة التالية في امر اتخاذ مواقف اقليمية مشتركة من المسائل الرئيسية المعروضة على المؤتمر :

- اجتماع وزراء الصناعة الذى نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى تحضيرا لمؤتمر اليونيدو العام الرابع ، بانكوك ، تايلند ، ١٥-١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ .
- المؤتمر السابع لوزراء الصناعة الافريقيين ، الذى اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، اديس أبابا ، اثيوبيا ، ٢٦-٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤ .

- الاجتماع التنسيقي الرفيع المستوى لامريكا اللاتينية ،السابق لانعقاد مؤتمر اليونيدو العام الرابع ،والذى نظم عقده النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية ،هافانا ،كوبـــا ، ٢٢-٢٥ ايار/مايو ١٩٨٤ .
- اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية ،الذى نظمت عقده المنظمة العربيـــة للتنمية الصناعية ،تونس العاصمة ، الجمهورية التونسية ، ٤-٦ تموز /يوليو ١٩٨٤ .

واضافةالى ذلك ،عقد اجتماع أقاليمى لمجموعة الـ ٧٧ في فيينا في ٣١ تموز /يوليو و ١ آب /اغسطس ١٩٨٤ .

وفيما يتعلق بالاكوا ،تمت التحضيرات لمؤتمر اليونيدو الرابع ،بتعاون وتنسيق وثيقين مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية . وفي الدورة الحادية عشرة للاكوا ، أعدت الامانة التنفيذية للاكوا ،تحضيرا لمؤتمر اليونيدو الرابع ،ثلاث ورقات معلومات أساسية قدمت للدول الاعضاء(١ ، ٢ ، ٣) .

وعلاوة على ذلك فقد استخدمت هذه الورقات كخلفية تمهيدا لاعداد ورقة موقف للمجموعة العربية في اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية ،الذى عقد بتونـــس العاصمة من ٤-٦ تموز/يوليو ١٩٨٤ .

وكان من المتوقع اصلا تقديم موقف مشترك للمجموعة العربية الى مؤتمر التنمية الصناعيـــة السادس لوزراء الصناعة في الدول العربية الذى كان من المقرر عقده قبل مؤتمر اليونيدو الرابع. ولكن ،وبالنظر الى تأجيل عقد ذلك المؤتمر ،الذى لم ينعقد الا فى تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ ، فقد عقد اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية بتونس العاصمة من ٤ الى ٦ تموز/يوليو ١٩٨٤ . وقد شاركت الاكوا على نحو نشط فى هذا الاجتماع وفي اعداد الورقة التي تحـــدد الموقف المشترك للمجموعة العربية لمؤتمر اليونيدو الرابع. وتشمل هذه الورقة موقف الاكوا مـــن القضايا الرئيسية على النحو الوارد في ورقات المعلومات الاساسية للاكوا التي أعدت للمؤتمر. وعملت الاكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ،أثناء المؤتمر ،بوصفهما أمانة المجموعة العربية. وعقدت المجموعة العربية ستة اجتماعات أعدت فيها الصيغة النهائية للموقف المشترك للمجموعة العربية فيما يتعلق بشتى القضايا التي جرت مناقشتها اثناء المؤتمر.

---

(١) الوضع الراهن والتصورات المستقبلية للهياكل الصناعية في العالم العربي حتى سنة ٢٠٠٠ (E/ECWA/XI/9/Add.2/Rev.1).

(٢) قضايا رئيسية مختارة (E/ECWA/XI/9/Add.2/Rev.1).

(٣) التصنيع والسياسات والاستراتيجيات الصناعية (E/ECWA/IND/84/7).

ثالثا - النتائج والتوصيات

ترد النتائج والتوصيات الرئيسية للمؤتمر في ديباجة التقرير النهائي للمؤتمر (٤) ، وهي تتضمن ما يلي :

- اعادة مؤتمر اليونيدو الرابع المعقود في فيينا ، التأكيد على أهمية التصنيع بوصفه عاملا رئيسيا في التنمية الشاملة للبلدان النامية ، وعاملا عزز دينامية الاقتصاد العالمي . واستعرض المؤتمر خلفية المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة وأثرها على التنمية الصناعية . وتبين أن المقاصد العامة التي ترد في وثيقة اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ، ووثيقة اعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من اجل تنميتها الصناعية ، وهما وثيقتان اعتمدتا في مؤتمري اليونيدو العامين الثاني والثالث ، والتي تقوم على المبادئ الواردة في هاتين الوثيقتين مقاصد بعيدة عن المنال . كما استعرض المؤتمر التقدم المحرز في تحقيق تلك المقاصد والقيود التي تحول دون ذلك ، واعتمد سلسلة من التدابير العملية في قراراته الموجهة الى المجتمع الدولي واليونيدو والمتعلقة بمسائل مثل : تنمية الموارد البشرية ، وتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية ، والطاقة والتصنيع ، والمعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام ، والتنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية ، واقل البلدان نموا ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وعقد التنمية الصناعية لافريقيا . وأولى المؤتمر اهتماما كبيرا للمشاكل الخاصة التي تواجه افريقيا واقل البلدان نموا ، كما وافق على اتخاذ تدابير ترمي الى التغلب على تلك المشاكل . وتناول المؤتمر العام ، فضلا عن ذلك ، وهو يضع في اعتباره ولاية اليونيدو في النهوض بالتنمية الصناعية ، عددا من المواضيع الأعم نطاقا والتي ما فتئت تحظى باهمية رئيسية في اطار المؤتمر ذاته .

- ووافق المؤتمر على ان يقوم رئيس المؤتمر تقديم مشروع قرارين يتعلق الاول بتعبئة الموارد المالية ، ويتعلق الثاني باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها ، بالاضافة الى الوثائق ذات الصلة ، الى الامين العام للامم المتحدة ، مشفوعة بطلب ان تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . وقد اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء ، في دورتها التاسعة والثلاثين القرار المتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي . وسيدرج ذلك القرار بوصفه جزءا من التقرير النهائي لمؤتمر اليونيدو الرابع . وقد تقرر ان يحال مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين .

---

(٤) تقرير المؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (ID/CONF.5/46).

لقد اتسمت الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر اليونيدو العام الثالث بركود وأزمة اقتصاديين واسعي الانتشار كان لهما تأثير شديد على البلدان النامية ،ولا سيما على اقل هذه البلدان نموا . وقد بدأت ،في بعض البلدان الصناعية الكبرى ،حالة من الانتعاش، لا تزال مستمرة ، رغم ان البلدان النامية ما برحت تواجه احوالا عصيبة تسيء الى امكانات تصنيعها وتنميتها . وقد اسهم في خلق المصاعب الجمة التي يواجهها كثير من البلدان النامية مزيج من العوامل التالية : التضخم النقدي ، وانخفاض الاستثمار ، والنزعة الحمائية واستمرار البطالة واستشراؤها ، والزيادات الحادة في أسعار الواردات الأساسية ، والتقلبات والانخفاضات الحادة الحاصلة في الاسعار العالمية لصادراتها من المواد الخام ،وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض مستويات الطلب الخارجي ، وارتفاع وتعاظم أسعار الفائدة الحقيقية ، وتضاؤل تدفق الموارد المالية ، وركود المساعدة الانمائية الرسمية ، والنقص الحاد في العملات الاجنبية ، وانخفاض الدخل الحقيقي ، وتزايد عبء خدمة الديون الخارجية . ثم ان الانظمة التجارية والنقدية والمالية الدولية تعرضت لاجهاد كبير . وظهرت صعوبات بشأن تمويل تصنيع البلدان النامية وتنميتها . ولكي يتسنى التغلب على ذلك ، يلزم تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ،كما ان الانظمة القائمة في حاجة الى مزيد من الاصلاح .

ففي خلال السنوات التي مضت على وضع هدف ليما في المؤتمر العام الثاني لليونيدو ، زادت حصة البلدان النامية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم من ١٠ في المائة الى ٩ ر١١ في المائة . وقد بطأ الكساد الاقتصادي عملية تصنيع البلدان النامية . وانتشر النمو الصناعي بصورة غير متكافئة . كما أن الوضع الناجم عن هذا يستلزم بذل جهود أخرى من جانب البلدان النامية والمجتمع الدولي ،وتقديم مساعدات متزايدة من لدن اليونيدو .

وقد حدثت ،ولا تزال تحدث ،تطورات سريعة في ميدان التكنولوجيا المطبقة في مجال التصنيع . وهذا مهم في استراتيجيات وسياسات التصنيع للبلدان النامية التي لم تستطع الاستفادة على نحو كامل من هذه التطورات . وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتنمية قدراتها التكنولوجية . ويسلم المؤتمر بأهمية تسهيل نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

وللبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،في اقتصاد متزايد الترابط ، مصلحة مشتركة في التسيير الفعال لنظام تجاري دولي مفتوح . بيد أن الانكماش الاقتصادي الاخير ، وما ترتب عليه من ضعف الطلب على صادرات البلدان النامية ،واشتداد وطأة الضغوط الحمائية ، أمور قد تمخضت كلها عن مناخ اقتصادي دولي أشد تضييقا ، أضر بدوره ضررا بالغا بالبلدان النامية .ان للظروف الصعبة للتجارة في الاسواق العالمية تأثيرات غير مواتية على تصنيع البلدان النامية ،وفوق هذا ،تعوق الحمائية في بلدان كثيرة الوصول الى توزيع دولي للعمل أكثر عدالة وفاعلية ،مما يخلق العقبات أمام تحقيق الامكانات الانمائية للبلدان النامية . وهذا يؤثر بدوره على البلدان الصناعية اذ يوقف نمو الواردات من البلدان النامية . وقد سلم المؤتمر بأن

الحمائية ضارة بالتجارة والتنمية الصناعية ،ولا سيما فيما يخص البلدان النامية ،ووافق على ضرورة مقاومة الحمائية وعكس مسارها . ولذلك ،ينبغي لجميع البلدان أن تعمل على توسيع نطاق التجارة من خلال تدابير تحرير التجارة ،مع التسليم بالدور الذي يمكن ان تضطلع به تلك البلدان في مجال المساعدة على تحقيق تصنيع أسرع للبلدان النامية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان تلتزم بوقف الحمائية من خلال التنفيذ الكامل والامتثال الدقيق لاحكام "التجميد" التي قبلتها ، ولا سيما فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ،وتوافق على العمل بمنهجية من أجل تخفيض وازالة القيود والتدابير الكمية التي لها اثر مماثل .

ولقد قدمت البلدان النامية الجانب الاكبر من التمويل اللازم لتنميتها . ولاحظ المؤتمر ان المدخرات المحلية تشكل المصدر الرئيسي للاستثمار على الرغم من أنه من المسلم به ان بعض البلدان النامية تجد صعوبة كبيرة في ايجاد تلك المدخرات . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها البلدان النامية والتضحيات التي قدمتها ،فان عملية تصنيعها قد تأثرت الى درجة خطيرة بالحالة الاقتصادية الدولية و ،في الآونة الاخيرة ، بسياسات التكيف الاقتصادي التي ترتبت عليها تكاليف اجتماعية مرتفعة . وان تنمية البلدان النامية ،لا سيما في مجال التصنيع ، تتوقف بشكل حاسم على التمويل الخارجي . وقد شهد الوضع الاقتصادي العالمي الراهن تدفقا ماليا واضحا من عدد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . ومن الضروري عكس هذا الوضع غير السوي اذا كان يراد لتصنيع البلدان النامية ان يسير بالسرعة التي يستلزمها النمو الشامل .

ان وجود نظام مالي ونقدي دولي يعمل بكفاءة ، وانتهاج سياسات تشجيع الاستثمار يوفران اساسا لاتاحة التدفقات المالية اللازمة لتصنيع البلدان النامية . ومن ثم يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين اداء النظام النقدي والمالي الدولي . وقد تضاءلت التدفقات المالية في السنوات الاخيرة ،وهي الان غير كافية لمواصلة وتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التصنيع. ويعتبر من الضروري اتباع نهج متوازن تجاه التمويل الخارجي للصناعة ،بما في ذلك التمويل من خلال المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الاخرى ، والقروض التي تمنحها المصارف التجارية ، والاستثمار الاجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو المانحة ان تحافظ على ما تقدمه من مساعدات وان تزيدها قدر المستطاع ،من اجل الوفاء بتعهداتها ازاء الاهداف الدولية ،خاصة لصالح اقل البلدان نموا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

واصبح عبء خدمة الديون ،المتزايد والذي زاد من ثقله ،في جملة امور ، ارتفاع اسعار الفائدة ،احد القيود الرئيسية التي تواجهها عدة بلدان نامية في تنميتها الاقتصادية والصناعية .

وبغية مواصلة عملية التصنيع وللتعجيل بها ، ستكون هناك حاجة الى تدفق المزيد من التمويلات الميسرة وغير الميسرة الشروط للصناعة . ولتحقيق هذه الغاية ، يدعو المؤتمر المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى ايلاء الاهتمام الواجب الى الحاجة للموارد المالية اللازمة لتصنيع البلدان النامية . واقترح ، كذلك ، ان تولي المنظمات المالية الدولية الموجودة الاعتبار الواجب الى ان تخصص شروط ملائمة من مواردها للتنمية الصناعية ، مع مراعاة المقترحات التي انبثقت عن اليونيدو .

ولقد كانت ولا تزال أقل البلدان النامية ، وخاصة تلك التي تقع في المنطقة الافريقية ، أشد البلدان تأثرا بالحالة الاقتصادية الراهنة . وأكد المؤتمر ، من جديد ، التزام المجتمع الدولي ببرنامج العمل الاساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، وبعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وحث جميع البلدان والمؤسسات الدولية ، وغيرها من الجهات المعنية ، على تنفيذ التزاماتها التي تنص عليها تلك البرامج تنفيذا كاملا وفعالا .

وعلى ضوء التدهور المستمر للحالة الاقتصادية والاجتماعية لاقل البلدان نموا والبلدان الافريقية ، والنقص الحاد في الاغذية مقترنا بالجفاف وازدياد التصحر في افريقيا ، وافق المؤتمر على الحاجة الى ان يتخذ المجتمع الدولي اجراء خاصا وفوريا ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو واليونيدو ، للاضطلاع بتعزيز دعمها للجهود التي تبذلها اقل البلدان نموا والبلدان الافريقية وللاسراع بتنفيذ برنامج العمل الاساسي الجديد وعقد التنمية الصناعية لافريقيا في مجال التنمية الصناعية . علاوة على ذلك رجا المؤتمر من اليونيدو ان تزيد من مساعدتها للاقطار المصابة بالجفاف في افريقيا والمناطق الاخرى للتخفيف من آثاره الوخيمة على التنمية الصناعية .

وينبغي ان تهدف استراتيجيات وسياسات البلدان النامية الى احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتوسيع نطاق ما يضطلع به التصنيع من دور اقتصادى اجتماعي ولضمان مشاركة الجمهور الفعالة في عملية التنمية وفي الفوائد الناجمة عنها .

وينبغي ان تأخذ استراتيجيات وسياسات تصنيع البلدان النامية بعين الاعتبار التام تجارب الماضي والدروس المستخلصة من الصعوبات الاخيرة والتحديات التي تفرضها التحولات كما عاشتها البلدان المتقدمة النمو في المجالين الصناعي والتكنولوجي . وينبغي أن تأخذ سياسات البلدان النامية في الحسبان الخيارات والاولويات التي تحددها البلدان نفسها بغية تحقيق تنميتها الصناعية . كما ينبغي ان يمكن هذا البلدان النامية من أن تقلل من تعرضها للعواقب الوخيمة المترتبة على الصدمات الخارجية .

ويعد التمويل والسياسات الاقتصادية المحلية السليمة أمرين مهمين لنجاح أية استراتيجية للتصنيع، وهذا ينطبق على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

وينبغي ان تشجع استراتيجية التصنيع التعبئة الفعالة للموارد البشرية والمادية والاستفادة المثلى منها، وأن تعمل على اجراء التغيير الهيكلي الداخلي وتعتمد سياسات تكيف ايجابية، وأن تعزز الروابط مع قطاعات الاقتصاد الاخرى، ولا سيما الزراعة، وأن توسع الروابط بين القطاعين الخاص والعام وفيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومن شأن اتباع استراتيجيات مرنة ومنفتحة ان يسهل التكيف السريع.

وينبغي المضي قدما في اصلاح النظام الاقتصادي الدولي بحيث يتوافر للبلدان النامية اطار اكثر عدالة وانصافا لمتابعة استراتيجياتها وسياساتها التصنيعية وفقا لهياكلها الاجتماعية الاقتصادية ولمستوى تطورها مع الاقرار بالحقوق السيادية لكافة البلدان في اختيار استراتيجياتها وسياساتها الصناعية الخاصة، متحررة من التدابير القسرية الاجنبية.

وأقر المؤتمر بضرورة انتهاج سياسات متماسكة ومتضافرة لتدعيم جهود التصنيع التي تبذلها البلدان النامية.

وثمة حاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تنميتها الصناعية. وقد حدثت زيادة كبيرة، خلال السنوات العشر الاخيرة، في تجارة السلع المصنوعة بين البلدان النامية. ويشكل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أداة قيمة لتعزيز الاستخدام الرشيد والفعال للموارد البشرية والمادية والمالية والتقنية المتوافرة في البلدان النامية من اجل تصنيعها.

وقد شكلت الخطوط العريضة للمواضيع، الموضحة فيما تقدم، خلفية مؤتمر اليونيدو العام الرابع الذي أكدت فيه جميع الدول الاعضاء في اليونيدو الاهمية التي توليها لدور المنظمة ووظائفها. وكرر المؤتمر ولاية اليونيدو، الحالية وبعد تحويلها الى وكالة متخصصة، والمتمثلة في التعاون الفعال والموصول مع البلدان النامية في جهودها من اجل التصنيع. وتحقيقا لهذا الغرض، يرجى من اليونيدو، التي تضطلع بدور مركزي في تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال الصناعة، أن تكمل

وتعزز أنشطة المنظمات الاقليمية وان تعاضد وتعزز العمل المشترك وتشجع التعاون الدولي من خلال استخدام الاموال المتوفرة بأقصى قدر من الفعالية. وينبغي لليونيدو ان تعزز دورها في تشجيع التعاون الصناعي بين البلدان النامية وتسهيله في الاطار الشامل للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي لها، أيضا، أن تنفذ قراراتها وسائر المقررات وأن تبقي قيد الاستعراض اعلان وخطة عمل ليما واعلان وخطة عمل نيودلهي وان تواظب على اعلام مجلس التنمية الصناعية بالأمر.

وأشار المؤتمر الى قرارات الجمعية العامة ٣٦/١٩٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ و ٣٧/٢٢٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٣٨/١٩٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، فشدد على الحاجة الى امداد اليونيدو بالموارد التي تلزمها لكي تضطلع، بفاعلية وكفاءة، بالمهام المنصوص عليها في دستورها الجديد ووفقا لما هو وارد في القرارات التي اتخذها المؤتمر. وفي هذا المضمار، ومن اجل تنفيذ ولاية اليونيدو والمهام التي أوكلتها اليها مجالس الادارة المعنية، دعا المؤتمر كل البلدان، ولا سيما المتقدمة النمو، الى امداد تلك المنظمة بالموارد اللازمة.

وأكد المؤتمر من جديد أهمية الانشطة التي تضطلع بها اليونيدو في مجال المساعدة التقنية وأهمية واستصواب احداث زيادة اخرى في مستوى التبرعات لتلك الانشطة.

ولاحظ المؤتمر، مع الارتياح، ان عدة بلدان أعلنت عن تبرعات مالية جديدة واضافية. كذلك، لاحظ المؤتمر ان بلدانا اخرى أبدت استعدادها للنظر في الاسهام في صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية، أو لزيادة أو متابعة اسهامها فيه، أو في اليونيدو، عن طريق اموال ائتمانية.

ورحب المؤتمر بنتيجة المشاورات التي جرت في فيينا في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٨٤، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، بشأن تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة وطلب الى جميع البلدان الالتزام بنتيجة تلك المشاورات المبينة في تقرير الامين العام بشأن تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة.

رابعا - القـــــرارات

تم التوصل ، في بداية المؤتمر ، الى تفاهم بين مختلف المجموعات ومجموعة الـ٧٧ على ان تتخلى هذه الاخيرة عن المطالبة باعلان وخطة عمل يصدرها مؤتمر اليونيـــدو الرابع مقابل اتفاق متواضع بشأن القرارات المتصلة بشتى القضايا المعروضة للنظر يـــتم التوصل اليه عن طريق توافق للآراء ، بالتفاوض، فيما يتعلق بتلك القرارات، وقد كـــان ذلك الحد الأدنى المقبول لدى مجموعة الـ٧٧ .

وفي ختام المؤتمر اعتمد ١٥ قرارا . ولم يتم التوصل الى اتفاق بتوافق الآراء بشأن قرارين آخرين يتعلق الاول بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية ويتعلق الثاني باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي . ووافق المؤتمر على ان يقوم رئيس المؤتمر بتقديم مشروعي القرارين ، بالاضافة الى الوثائق ذات الصلة ، الى الامـــين العام للامم المتحدة ، مشفوعة بطلب كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاســـعة والثلاثيـــن .

وبالرغم من ان اكثرية القرارات قد اعتمدت بتوافق الآراء ، فقد تم التصويت على ثلاثة منها . وهي القرارات المتعلقة بوقف الحرب في الخليج ؛ وتقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني ؛ وتقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . بالاضافة الى ذلك اعتمدت ديباجة المؤتمر بالتصويت برفع الايدي : بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ١ ، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت .

وذكر ممثل المجموعة باء انه لا يمكن التوصل الى توافق للآراء بشأن الديباجة بالنظر الى الاختلافات في النهج وان عددا من الانشطة والقضايا المدرجة في الديباجة مثـــل التجارة والمالية والحالة الاقتصادية العالمية تعالج على نحو أفضل من قبل منظمات ومؤتمرات اخرى غير منظمة اليونيدو ، تكون متخصصة في هذه المواضيـــع .

وأعرب المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ (ممثل الهند) عن شعور المجموعة بخيبة الامـــل ازاء نتيجة المؤتمر اذ قال في الجلسة الختامية "ان المجموعة قد صوتت ايجابيا على الديباجة واعادت تأكيد ايمانها بصحة الخطوط الرئيسية لنهجي ليما ونيودلهي . وان المجموعة تـــود ان تسجل رأيها بأن نهاية المؤتمر لم تكن سعيدة . وان ما يترتب عن ذلك الفشل الواضح من نتائج لن يساعد الذين بذلوا كل ما في وسعهم من طاقة وجهود للتوصل الى توافق في الآراء ، ولا الذين اظهروا في البداية اهتماما بالتوصل الى توافق الآراء ولكنهم انسحبـوا في آخر لحظة متراجعين عن التفاهم السـابق .

وفيما يلي قرارات المؤتمر وفقراتها ذات الصلة التي قد ترغب الاكوا في النظر فيها (٥) .

---

(٥) للاطلاع على المزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع الى تقرير مؤتمر اليونيدو العام الرابـــع (ID/CONF.5/46) .

ألف - التعجيل بتنمية الموارد البشرية من اجل التنمية الصناعيـــة

ان المؤتمـــــر

يوصي بأن تنظر البلدان النامية في انشاء أو تعزيز هيئات منسقة رفيعة المستوى على الصعيد الوطني من اجل تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة. وينبغي للهيئات المنسقة ان تستحدث آليات للحصول على مساهمات فعالة من المؤسسات الحكومية والصناعية والتعليمية والتدريبيـــة؛

يوصي بضرورة اتخاذ تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء على الآثار السلبية لهجرة ذوى الكفاءات من البلدان النامية، وتشجيع عودة عمالها المهـــرة وفنييها الى أوطانهـــم؛

يوصي ان تعمد اليونيدو، اذا اقتضى الامر، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسائر وكالات منظومة الامم المتحدة، كلا منها في اطار الولاية الخاصة بها، الى القيام بما يلـــي :

(أ) مساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها من أجل التعجيل بتنمية الموارد البشرية في ميدان الصناعة وعلى وضع خطط عمل ملائمة لتلبية تلك الاحتياجـــات، وينبغي ان تقدم لليونيدو موارد وافية لهذا الغرض، كما ينبغي بذل الجهود لتعبئـــة الموارد اللازمة لتنفيذها حسب الاقتضـــاء؛

(ب) تنظيم البرامج في عدد من المجالات المتخصصة المتصلة بتنمية الموارد البشرية من اجل التصنيع، ومنها، في جملة أمور، التدريب للمفاوضين على العقود؛ والتدريب علـى ادارة الطاقة؛ واعداد المدربين؛ ووضع احكام تتعلق بالتدريب لتضمينها في عقود المشاريع الصناعيـــة؛

(ج) ايلاء عناية خاصة للمشاكل المتعلقة بصيانة المنشآت الصناعية ووضع برامج لهذا الغرض، بما في ذلك طبع الكتيبات والمبادىء التوجيهية والقوائم المرجعية ونشرها على نطاق واسع ليتسنى للبلدان النامية تحديد هذه المشاكل وحلها على وجه الســـرعة؛

(د) بذل جهود أكبر سعيا الى الاستعانة بخبراء من البلدان النامية في برامجها للمساعدة التقنيـــة؛

(هـ) مواصلة تقديم المساعدة في مجال استعراض الترتيبات المتعلقة بالتعليم والتدريب في البلدان النامية، واستحداث مواد ونظم مناسبة للتدريب، وتحديد المعاهد الوطنيـــة التي يمكن ان تصبح مراكز تفوق تصلح لتدريب موظفي البلدان الاخرى العاملين في المجـال الصناعي، وتقديم المساعدة في مجال اقامة قنوات لتبادل المعلومات بين البلدان الناميـة؛

(و) مواصلة بذل الجهود الموجهة نحو اجراء تدريب دولي في مجال التكنولوجيا ، بما في ذلك ، حسبما يقتضي الأمر ، التكنولوجيات المحدثة ، والمنشآت النموذجية اللازمة ، والخبرة الاستشارية ، والمفاوضات ، الى آخره ، واعداد مبادئ توجيهية وانشاء معاهد للتدريب تملكها البلدان النامية بصورة مشتركة ، وتملكها كذلك الشركات لانتاج الكتب الدراسية ، وشرائط الفيديو للتعليم والتدريب ، والوسائل والكتيبات التعليمية ؛

(ز) منح أولوية خاصة للاحتياجات الخاصة للبلدان الافريقية في اطار برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

(ح) منح أولوية خاصة لأنشطتها المتعلقة بالتدريب الصناعي ، وأن تقوم ، تحقيقا لهذه الغاية ، ببحث مدى ملاءمة ترتيباتها المؤسسية .

يوصي بأن تتضمن الاتفاقات والعقود المتعلقة بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية احكاما تتعلق بتوفير التدريب الضروري للموارد البشرية اللازمة لصيانة وتشغيل وادارة الصناعة والتكنولوجيا موضوعي البحث ، وينبغي لليونيدو أن تستحدث قائمة مرجعية للاحكام المتعلقة بالتدريب لاحتمال ادراجها في العقود .

باء - تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية

ان المؤتمر

يوصي بأن تقوم البلدان النامية ، فرادى أو جماعات ، باستحداث وسائل مناسبة للتكهن بالاتجاهات التكنولوجية وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولرصد وتقييم هذه الاتجاهات والآثار ، وبصوغ وتنفيذ سياسات لاستخلاص أقصى فائدة ممكنة من التكنولوجيات الجديدة وتفادي آثارها الضارة ؛

يوصي كذلك بأن تنظر البلدان النامية ، عند الاقتضاء ، في صياغة سياسات وخطط وبرامج تكنولوجية وطنية متكاملة في اطار الخطط الانمائية الاقتصادية الوطنية العامة ، مع مراعاة أوجه التقدم التكنولوجي ، لكي تستنبط اطارا للعمل الوطني الرامي الى التعجيل بتنمية قدراتها التقنية بصورة فردية وجماعية ، بما في ذلك انشاء مؤسسات وهياكل جديدة أو اعادة توجيه المؤسسات والهياكل القائمة ، عند الاقتضاء ، وكلما كان ذلك مناسبا ، لكي تستجيب للتغيرات التكنولوجية وفقا لاهدافها وظروفها الخاصة ؛

يحث البلدان النامية على تخصيص حصة متزايدة من الناتج القومي الاجمالي ، وجزءا من المساعدات الخارجية التي تتلقاها ، لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، بما في ذلك البحث والتطوير ؛

يحث على التعاون من أجل :

(أ) الانتهاء، في وقت مبكر، من مدونة قواعد السلوك الدولية في نقل التكنولوجيا ، تحقيقا للاهداف الموضحة في تلك المدونة ؛

(ب) اكمال تنقيح اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية ؛

(ج) تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

يوصي باجراء دراسات عن السبل والوسائل اللازمة لزيادة فعالية الروابط والتعاون بين المراكز الوطنية والاقليمية والدولية للتكنولوجيات المنتقاة ، بما في ذلك اقامة شبكات بين المؤسسات القائمة ، حيثما كان ذلك مناسبا ، ويجوز للبلدان المعنية ان تحدد لدى اضطلاعها بهذا العمل ما عسى ان يوجد من فجوات في الترتيبات القائمة بغية النظر ، عند الضرورة ، في انشاء مراكز وطنية واقليمية ودولية للتكنولوجيات المنتقاة وشبكات للمؤسسات العاملة في البحث والتطوير ، مع المراعاة التامة للمرافق القائمة .

جيم - الطاقة والتصنيع، مع تشديد خاص على تطوير واستخدام موارد الطاقة وصنع المعدات

ان المؤتمر

يوصي اليونيدو بالقيام ، بالتعاون مع المنظمات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى ذات الصلة ، بما يلي :

(أ) مساعدة البلدان النامية في تعزيز أنشطتها التي تساعد على تقاسم خبراتها من اجل تحقيق التكامل في سياساتها المتعلقة بالتنمية والصناعة والطاقة ؛

(ب) تكثيف خدماتها المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع وذلك لمساعدة البلدان النامية في اعداد مشاريعها الخاصة بالطاقة الصناعية ؛

(ج) توفير الدعم لصناعة معدات الطاقة محليا في البلدان النامية حيثما يكون ذلك ملائما ، وتيسير نقل التكنولوجيا اللازمة وتشجيع علاقات الانتاج المشترك والمشاريع المشتركة ؛

(د) الاعداد والمساعدة في تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية للبلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، فيما يتعلق بمنشآت الطاقة الكهرمائية ؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية في الحصول على الطاقة من مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ؛

(و) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى تحقيق الاستخدام الرشيد للطاقة في مجال الصناعة ؛

(ز) تقديم المساعدة ، اذا اقتضت الضرورة ، في تعزيز تنسيق امدادات الطاقة الكهربائية والربط بين شبكات الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق الفرعيـة ؛

(ح) تقديم المساعدة ، عند طلبها ، الى المنظمات الاقليمية ودون الاقليميـة والوطنية المعنية بالطاقة في البلدان النامية في الجوانب المتصلة بالتطبيقات الصناعيـة للطاقة وكذلك تقديم المساعدة في تحديد خيارات الطاقة الملائمة وتطويرها في القطـاع الصناعـي ؛

(ط) التشديد بوجه خاص على أنشطة مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجيـة بشأن المساعدة في تحديد تكنولوجيات الطاقة الملائمة للبلدان النامية ، وبالتالي تيسـير وتشجيع نقل أوجه التقدم التكنولوجي بشروط عادلة ومعقولة ومنصفة ومقبولـة ؛

(ى) النهوض بالتعاون بين المؤسسات المشتركة في البحث والتطوير في مجـال مصادر الطاقة الجديدة والمتجـددة .

دال- <u>سياسات واجراءات من أجل المعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام في البلـدان الناميـة</u>

<u>ان المؤتمـر</u>

<u>يحث على</u> التعاون من أجل تيسير الانجاز المبكر لمدونة قواعد سلوك الشركات عبـر الوطنيـة ؛

<u>يدعـو</u> البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزاماتها بوقف النزعة الحمائية عن طريق التنفيذ الكامل لاحكام التجميد التي قبلتها والتقيد التام بها ، وخاصة فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ، وان تعمل بصورة منتظمة من اجل تخفيف والغاء القيود الكمية والتدابير التي لها مفعول مماثـل ؛

<u>يوصـي</u> بأن تقوم اليونيدو ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، كلا منها في حدود ولايتها ، بما يلـي :

(أ) وضع مشاريع وبرامج للتعاون التقني والمساعدة في تنفيذها وتقديم المعلومات بشأن المجالات ذات الصلة من اجل تعزيز المعالجة المحلية للمواد الخام في البلـدان النامية ، ولاسيما في أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعيـة لافريقيـا ؛

(ب) اعداد دراسات حالات افرادية محددة ومختارة بشأن المعالجة الصناعيـة المحلية للمواد الخام ، مع الأخذ في الاعتبار الكامل الاعمال التي يضطلع بها مركز الامـم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من منظمات الامم المتحدة ذات الصلـة ؛

(ج) تحديد فرص التدريب وتعيين المؤسسات المناسبة للتدريب وتنمية المهارات وتوفير المعلومات بشأن مؤسسات التفوق في ميادين المعالجة الصناعية للمواد الخام ، ولا سيما منتجات المعادن والغابات واللحوم والخضر والاسماك ؛

(د) بحث ودراسة النهج المعتمدة من أجل تحقيق النمو الصناعي وخلق فرص العمل عن طريق القيمة المضافة الناتجة عن المعالجة المحلية للمواد الخام ونشر النتائج التي يتم التوصل اليها ، وبحث ودراسة تنسيق المعايير الموجودة واعتماد معايير جديدة للمنتجات ومستويات جديدة للجودة ؛

(هـ) تكثيف برامج التعاون التقني التي تقدمها للبلدان النامية . ولا سيما البرامج التي تضطلع بها في أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، واستخدام نظام المشاورات بشكل أكثر فعالية في مجال المعالجة المحلية للمواد الخام .

هاء - سياسات واجراءات صناعية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية في البلدان النامية

ان المؤتمر

يوصي بأن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة ، بما يلي :

(أ) تقديم المساعدة في اعداد سياسات وآليات مناسبة والمعاونة على تنفيذها ، من أجل تكثيف التنمية الريفية المتكاملة في البلدان النامية ، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وكذلك الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ؛

(ب) تقديم المساعدة ، بناء على طلب البلدان النامية ، في صياغة وتنفيذ العناصر الصناعية لبرامج التنمية الريفية ؛ وتعزيز ما تقدمه من مساعدات في مجال البحوث ومساعدات تقنية في هذا المضمار ؛

(ج) مواصلة وزيادة تحسين العمل في الدراسات المتصلة بالتصنيع الريفي ، كالدراسات القطرية المتعلقة بالتصنيع القائم على الموارد ، والدراسات القطاعية ، ودراسات الجدوى ؛

(د) دراسة امكانية اعداد مشاريع في ميداني مراكز الخدمات الاستشارية والحلقات التدريبية الصناعية الريفية ؛

(هـ) تعزيز أنشطتها المتعلقة بالتصنيع الريفي ، في مجالات انتاج الاسمدة ومبيدات الآفات - مع مراعاة النواحي البيئية - والآلات والمعدات الزراعية ، ومرافق التخزين ، وتقديم المساعدة لقطاع الحرفيين في الريف ؛

(و) ايلاء مزيد من الاهتمام ، حيثما تقتضي الحاجة ، للمشاريع الصغيرة ذات الهياكل الاجتماعية والتنظيمية المختلفة ، وكذلك للقطاع غير الرسمي في المناطق الريفية ، وتطوير الخبرة الفنية اللازمة لتقديم مساعدة فعالة الى الانشطة العاملة في هذه المجالات.

واو - أقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير

ان المؤتمر

يحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بشأن حجم المعونة وطرائق تقديمها ، على النحو الذى التزمت به عند اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، وعلى النحو الذى تأكد من جديد في الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

يوصي بأنه عندما يضطلع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا والتابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٨٥ ، بعملية الاستعراض والتقييم النصفيين لبرنامج العمل الجديد الكبير ، ان يضع في كامل الاعتبار تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في ميدان التصنيع ؛

يناشد جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان تقوم ، بتسيير وتشجيع نقل التكنولوجيا ، ولا سيما في مجالات تجهيز الاغذية ، وتصنيع المعادن ، والبناء والتشييد ، واستحداث المصادر البديلة للطاقة ، وتوفير المياه ، والنقل والاتصالات وانشاء المسابك الصغيرة ، اذا كانت هذه البلدان في وضع يسمح لها بذلك ؛

يوصي بضرورة تعزيز التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى في جميع المجالات الممكنة من اجل التعجيل بالتنمية الصناعية في اقل البلدان نموا ؛

يوصي كذلك بتعزيز المشاريع المشتركة بين أقل البلدان نموا والبلدان الاخرى المتقدمة النمو والنامية على السواء.

زاى - تدعيم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ان المؤتمر

يرجو من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تقدم ، بناء على طلب البلدان النامية ، دعما أكثر فعالية لتنفيذ التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ضمن الاطار الشامل للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها وان تعزز من اجل هذا الغرض ، جهود التعاون الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية التي تقوم بها البلدان النامية ، في جملة امور ، من اجل ما يلي :

(أ) تخطيط التنمية الصناعية والقيام بدراسات استطلاعية عن التكنولوجيا الصناعية ؛

(ب) تنسيق سياسات واستراتيجيات التصنيع واجراء المشاورات في كل من الاطار العام وفي القطاعات والفروع المحددة ؛

(ج) تبادل المعلومات والخبرات بشأن السياسات الصناعية ، والقطاعات والفروع ؛

(د) دراسة واعتماد اتفاقات بشأن التكامل والتتام الصناعيين ، واقامة المشاريع المشتركة والتشجيع العام للاستثمارات الصناعية ؛

(هـ) دراسة واعتماد اتفاقات وبرامج صناعية مما يشجع بالتالي عمليات تبادل المصنوعات فيما بين الصناعات التي من شأنها تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛

(و) الاضطلاع ببرامج مشتركة وأشكال التعاون الاخرى فيما يتعلق بالتدريب والبحث وتطوير التكنولوجيا الصناعية ؛

(ز) انشاء شبكات اقليمية للخدمات الاستشارية ؛

(ح) تحديد ودعم مراكز التفوق الموجودة في البلدان النامية لأغراض البحث التكنولوجي والتدريب ؛

(ط) تنظيم اجتماعات للخبراء لاستكشاف امكانية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في فروع صناعية مختارة ؛

(ى) زيادة تدفق رأس المال الاستثمارى فيما بين البلدان النامية .

حاء - صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

ان المؤتمر

اذ يضع في اعتباره ان مجموع التبرعات المعلنة لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية لا يزال دون الهدف بكثير ، على الرغم من الزيادة المشجعة في السنوات الاخيرة ؛

يقرر الوفاء بما تعهد به للنهوض بالتنمية الصناعية في البلدان النامية ، ويناشد جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان تتبرع أو تزيد تبرعاتها لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية لكي يبلغ في أقرب وقت مستوى التمويل المتفق عليه والمرغوب فيه وهو ٥٠ مليون دولار في السنة .

طاء - تقديم المساعدة الفورية الى لبنان من أجل اعادة بناء قطاعه الصناعي

ان المؤتمر

يطلب من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تقدم الى لبنان مساعدة فورية ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل ، لتمكينه من اعادة بناء قطاعه الصناعي ؛

يطلب الى الدول الاعضاء ان تولي كل ما يتوجب من اعتبار لمسألة اعادة تصنيع لبنان ، وان تساعد منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في جهودها في هذا المضمار.

ياء - وقف الحرب في الخليج

ان المؤتمر

يطلب الى الدول الاعضاء الا تدخر وسعا لوقف الحرب ؛

يحث حكومات الدول المعنية على التوصل الى تسوية للنزاع تسوية عادلة ومشرفة ، سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق وساطاء.

كاف - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني

ان المؤتمر

يرجو من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تستمر في تقديم مساعدتها التقنية الى الشعب الفلسطيني وان تعمل على زيادتها وذلك بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

يرجو أيضا من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اعداد الدراسات اللازمة لانشاء مرافق مرفئية صناعية ومصرف فلسطيني للتنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ودراسة السبل والوسائل المؤدية الى تنفيذ هذين المشروعين .

لام - اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي

ان المؤتمر

اذ يؤكد ان نظام المشاورات ينبغي ان يوفر سبلا لتبادل المعلومات والآراء ، وأن يتيح بالتالي ، في جملة أمور ، تحديد مجالات وأشكال معينة للتعاون ، وأن يسمح أيضا باجراء مفاوضات بين الاطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، في الوقت نفسه الذى تجرى فيه المشاورات أو بعدها ؛

واذ يسلم بالترابط المتزايد بين كل بلدان العالم بوصفه أساسا للتعاون الاقتصادي الدولي ؛

يدعو البلدان النامية الى تنسيق جهودها وسياساتها بغية تيسير اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي ؛

يطلب الى البلدان النامية تشجيع مؤسساتها الاقليمية المتعددة الجنسيات على تنفيذ المشاريع الصناعية ذات الاهمية المشتركة ؛

يحث البلدان المتقدمة النمو على اتباع سياسات وتدابير ايجابية ومناسبة للتكيف تؤدي الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة على الصعيد العالمي ، دون حدوث اختلالات تذكر ، وينبغي لسياساتها أن تسعى الى تفادي احداث أية آثار سلبية على التنمية الصناعية في البلدان النامية ؛

يدعو البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزاماتها بوقف الاتجاهات الحمائية عن طريق التنفيذ الكامل والتقيد التام بما قبلته من الاحكام التجميدية ، وخاصة فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ، وأن تعمل بصورة منتظمة من أجل تخفيف والغاء القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل ، ويدعوها الى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من اجل تحقيق الاستخدام الكامل لطاقاتها الصناعية وايلاء الاهتمام من جانب الدول المعنية بتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي عن طريق اطار للاستثمار يتسم بالنفع المتبادل ؛

يوصي بأن يقوم نظام المشاورات بما يلي :

(أ) تغطية القطاعات الصناعية ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية ؛

(ب) عقد المزيد من اجتماعات المشاورات الاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وذلك في الاطار المتفق عليه لنظام المشاورات ؛

(ج) السعي الى تحديد مجالات وأشكال معينة للتعاون ؛

(د) استكشاف الوسائل والتدابير العملية لتعزيز التعاون الصناعي على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والدولية .

ميم - تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية

تقرر الجمعية العامة احالة مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية الى الجمعية العامة كي تنظر فيه في دورتها الأربعين .